

Distr.: Limited
27 April 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2021

1-4 حزيران/يونيه 2021

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي لعام 2020 المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي

موجز

يستعرض هذا التقرير أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ونتائجه الرئيسية. وهو يتضمن رأي المكتب في إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة، مشفوعاً بالمعايير والتحليلات الداعمة، وموجزات العمل، والأساس المنطقي الذي استند إليه.

وترد في الإضافة إلى التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف لعام 2020، التي قُدمت إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2021/AB/L.3/Add.1) معلومات عن حالات التحقيق التي أغلقتها اليونيسف في عام 2020.

ويُقدّم الميثاق المنقح لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (E/ICEF/2021/AB/L.5) إلى المجلس التنفيذي بالاقتران مع هذا التقرير.

ويرد في الفرع الثاني عشر من هذه الوثيقة مشروع قرار لينظر فيه المجلس التنفيذي. ويُقدّم رد الإدارة على هذا التقرير بصورة منفصلة في الوثيقة E/ICEF/2021/AB/L.4.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/ICEF/2021/9

290421 150421 21-03904 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
4	ثانيا - رأي الضمان الناتج عن المراجعة الداخلية لعام 2020
7	ثالثا - الولاية
8	رابعا - الاستقلالية
8	خامسا - المعايير المهنية
9	سادسا - الشبكة المهنية
9	سابعا - الموارد
10	ثامنا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات
16	تاسعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
16	عاشرا - نتائج التحقيقات
22	حادي عشر - خارطة الطريق الاستراتيجية
23	ثاني عشر - مشروع قرار
		المرفقات
25	الأول - تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2020
27	الثاني - الإجراءات المتفق عليها المفتوحة التي مر عليها أكثر من 18 شهرًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
30	الثالث - مؤشرات الأداء الأساسية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2020

أولا - لمحة عامة

- 1 - استجاب مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بتكييف عملياته لتناسب احتياجات هذه الحالة الطارئة العالمية غير المسبوقة من المستوى 3. وفي أيار/مايو 2020، نقح المكتب خطة عمله السنوية لمراجعة الحسابات وانتقل حصرا إلى إجراء عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات عن بُعد. وتناولت الخطة المعدلة، التي وافقت عليها المديرية التنفيذية، المشهد العالمي السريع التغير والمخاطر الناشئة التي تواجه اليونيسف. واستندت الخطة إلى تحليل المخاطر الذي أجره المكتب وإلى التعقيبات المستقاة من المشاورات التي أجريت على نطاق اليونيسف ومع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وعلى مدار العام، رصد المكتب فعالية طرق العمل الجديدة والتحديات التي تواجهها وأجرى تعديلات حسب الحاجة.
- 2 - وقد استلزمت الظروف تعديل عدد أنشطة الضمان وكيفية إجراء عمليات مراجعة الحسابات. ومع ذلك، ووفقا لقرار المجلس التنفيذي 11/2015، يُسَرُّ المكتب أن يفيد بأنه استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به في عام 2020، كان إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ملائما وفعالاً بوجه عام.
- 3 - ويؤكد المكتب أنه لم يتعرض خلال عام 2020 لأي تدخل من الإدارة في تحديد نطاق مراجعته الداخلية للحسابات وتحقيقاته وأداء عمله والإبلاغ عن نتائجه.
- 4 - وقد عمل المكتب على تعزيز خطته المخصصة لإعادة الهيكلة الداخلية وإعادة التنظيم، بما في ذلك تحقيق اللامركزية بفتح مكتب في بودابست، وزيادة القدرة على إجراء التحقيقات، وإعادة هيكلة قسم المراجعة الداخلية للحسابات. وأنجز المكتب كذلك معظم عمليات التوظيف التي كان يعتزم القيام بها خلال هذا العام.
- 5 - وأصدر قسم المراجعة الداخلية للحسابات بالمكتب 23 تقريرا في عام 2020 (17 من تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وتقرير واحد عن مراجعة مواضيعية للحسابات، وتقرير واحد عن مراجعة مشتركة للحسابات، و 4 تقارير استشارية). وبالإضافة إلى ذلك، وصلت اثنتان من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات إلى مرحلة الإبلاغ. وإجمالا، حقق المكتب 82 في المائة من خطة العمل المنقحة القائمة على المخاطر لعام 2020.
- 6 - ويلاحظ أن 94 في المائة من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2020 تضمنت استنتاجات مرضية على العموم (أي "غير مشفوعة بتحفظات" أو "مشفوعة بتحفظات معتدلة")⁽¹⁾. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان عدد الإجراءات المتفق عليها المفتوحة منذ أكثر من 18 شهرا يبلغ 15 إجراء⁽²⁾. ونشر المكتب جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2020 وفقا للمعايير التي حددها المجلس التنفيذي.
- 7 - وخلال عام 2020، لم يقتصر الأمر على الانتقال إلى إجراء التحقيقات عن بعد، بل تم الانتقال أيضا إلى فريق جديد لإدارة التحقيقات، وإلى هيكل جديد يشمل فريقا متفرغا لتلقي الحالات وصياغة السياسات، ووحدة ثانية للتحقيقات مقرها في بودابست. وفي عام 2020، تناول قسم التحقيقات 520 حالة،

(1) يرد شرح تعاريف استنتاجات المراجعة الأربعة في المرفق الأول.

(2) أُغْلِقَتْ ستة من الإجراءات الخمسة عشر المتفق عليها بعد نهاية عام 2020.

أي زيادة 4 في المائة عن عام 2019. وعلى الرغم من انخفاض عدد الحالات الجديدة التي تم فتحها (308) بنسبة 15 في المائة، وانخفاض عدد الحالات المغلقة (253) بنسبة 12 في المائة مقارنة بعام 2019، ظل قسم التحقيقات يتلقى عدداً كبيراً من الاستفسارات، منها أكثر من 800 رسالة إلكترونية وردت عن طريق خطه الساخن.

8 - وفي عام 2020، نقح المكتب خطته لإدارة المكاتب، وشمل ذلك زيادة الخدمات الاستشارية؛ وتوسيع نطاق استخدام تحليلات البيانات؛ وإعادة هيكلة مهام مراجعة الحسابات. وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى زيادة موارد المراجعة الداخلية للحسابات، تمت الموافقة على خطة إدارة المكاتب المنقحة دون أن تخصص لها أموال إضافية، مما حد من قدرة المكتب على التصدي لجميع المخاطر الناشئة التي تهدد أهدافه الاستراتيجية.

9 - واستجابة لتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة وتوصيات التقييمات الخارجية، اقترح المكتب ميثاقاً منقحاً يقدم بالاقتران مع هذا التقرير.

ثانياً - رأي الضمان الناتج عن المراجعة الداخلية لعام 2020

ألف - الرأي العام

10 - تتولى إدارة اليونسيف المسؤولية عن وضع عمليات فعالة للرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر من أجل كفالة تحقيق أهداف المنظمة، ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات مسؤول عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية هذا الإطار وفعاليتيه. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، تأثرت أعمال الضمان التي أنجزها المكتب في عام 2020 بعدد عمليات الضمان التي تم الاضطلاع بها وبضرورة إنجاز تلك العمليات عن بعد. ومع ذلك، رأى المكتب، استناداً إلى نطاق العمل المنجز في عام 2020، أن إطار اليونسيف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة إطار ملائم وفعال بوجه عام.

باء - أساس الرأي

11 - يستند الرأي العام لمراجعي الحسابات لعام 2020 إلى العوامل التالية:

- (أ) التخطيط القائم على المخاطر وأولويات أنشطة الضمان التي حددها المكتب، والتي تراعي موارد المراجعة الداخلية المتاحة وآثار جائحة كوفيد-19؛
- (ب) استنتاجات عمليات المراجعة الداخلية المنجزة خلال السنة؛
- (ج) معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها؛
- (د) عدم اكتشاف، خلال أي عملية من عمليات مراجعة الحسابات المنجزة، أي أوجه قصور جوهرية في إطار المنظمة العام للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من شأنها أن تحد، بصفة فردية أو جماعية، من تحقيق نتائج هامة على الصعيد العالمي.

جيم - تنفيذ خطة العمل القائمة على المخاطر

12 - استخدم المكتب منهجية قائمة على المخاطر لتحديد أنشطته المتعلقة بالضمان واختيارها وترتيب أولوياتها، موجهاً موارد مراجعة الحسابات نحو المجالات الأشد خطراً بالنسبة لليونيسيف. وأثناء التخطيط لأعمال عامي 2020 و 2021، حدد المكتب عدداً من المخاطر الإضافية التي لم يتمكن من التصدي لها، وذلك أساساً بسبب القيود المفروضة على الموارد. ومع ذلك، واستناداً إلى نطاق العمل الذي تم إنجازه في عام 2020، لا يزال المكتب قادراً على تلبية طلب المجلس التنفيذي المتمثل في الإدلاء برأي عام بشأن إطار اليونيسيف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

13 - وباستخدام منهجية قائمة على المخاطر، نقح المكتب خطة عمله السنوية الأصلية لمراجعة حسابات عام 2020 بعد بداية جائحة كوفيد-19 بفترة وجيزة، وانتقل حصراً إلى عمليات مراجعة الحسابات والتحقق عن بعد. وتشمل التحديات الكامنة التي يطرحها إجراء جميع عمليات مراجعة الحسابات عن بعد، حسبما تفرضه الجائحة، عدم التفاعل شخصياً، وعدم القيام بزيارات إلى المكاتب الميدانية لليونيسيف أو إلى مواقع المشاريع والشركاء والمجتمعات المحلية المتضررة، وعدم القدرة على الحصول على الوثائق الأصلية. بيد أن المكتب خفف إلى حد كبير من مخاطر مراجعة الحسابات الناشئة عن هذه التحديات بتحليل المعلومات المتاحة إلكترونياً أو عن بعد، وإجراء مقابلات عبر الإنترنت مع الموظفين الرئيسيين ضمن اليونيسيف ومع المانحين والشركاء المنفذين، وتوسيع نطاق مصادر البيانات، واستخدام تحليلات البيانات.

14 - وتناولت تفقيحات خطة العمل الأصلية لمراجعة الحسابات المشهد العالمي السريع التغير والمخاطر الناشئة التي تواجهها اليونيسيف، والتي تم تحديدها من خلال تحليل المكتب والمشاورات التي أجريت على نطاق اليونيسيف ومع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ومن ثم فإن الخطة المنقحة وضعت المكتب في مركز قوي يمكنه من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالضمان، ومن زيادة أنشطته الاستشارية في الوقت نفسه.

15 - ويتضمن المرفق الأول قائمة تشمل 23 تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، تغطي 17 مكتباً قطرياً، ومراجعة مواضيعية واحدة، ومراجعة مشتركة واحدة، وأربع عمليات استشارية، صدرت في عام 2020. ومع اقتراب نهاية عام 2020، وصلت اثنتان من عمليات مراجعة الحسابات إلى مرحلة الإبلاغ. وتستأثر المكاتب القطرية التي تمت مراجعة حساباتها، وهي 17 مكتباً، بنسبة 29 في المائة من النفقات التي خصصتها اليونيسيف للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في عام 2020. وتتعلق المراجعة المواضيعية للنهج المنسق للتحويلات النقدية بالمبالغ النقدية المحولة إلى الشركاء المنفذين. وفي عام 2019، بلغ مجموع المبالغ النقدية المحولة إلى نحو 9 000 شريك منفذ 2,2 بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 200 مليون دولار مقارنة بعام 2018، وحوالي 35 في المائة من إجمالي نفقات اليونيسيف في عام 2019. ويعد إطار المساءلة الذي تعمل به اليونيسيف وإجراءات الطوارئ التي تتخذها في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهما موضوعان من مواضيع المهام الاستشارية التي أنجزت في عام 2020، جانبين أساسيين في الإدارة المتسمة بالفعالية والكفاءة على نطاق اليونيسيف. ويستند رأي الضمان العام الوارد في هذه الوثيقة إلى جميع تلك التقارير.

دال - استنتاجات عمليات المراجعة الداخلية المنجزة

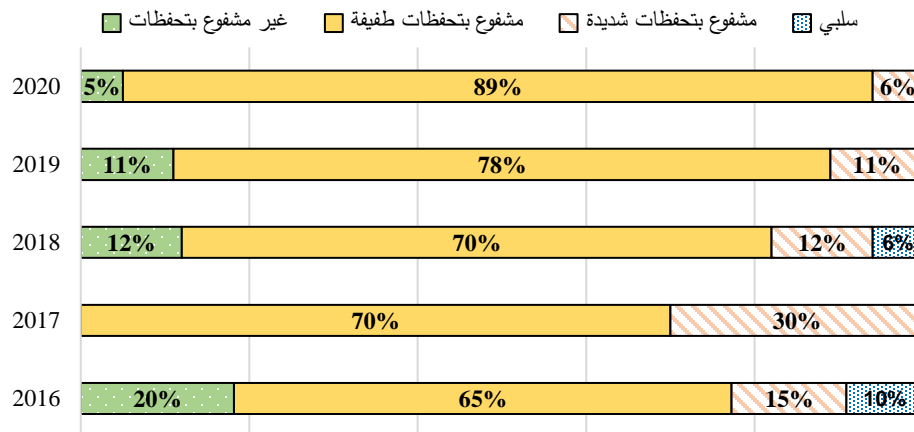
16 - يستخدم المكتب مقياساً من أربعة مستويات للتمييز بين الاستنتاجات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية التي يصدرها، وهي: "غير مشفوع بتحفظات"، و "مشفوع بتحفظات طفيفة"، و "مشفوع بتحفظات

شديدة“، و”سليبي“. ويمثل المستويان الأول والثاني استنتاجا مرضيا عموما، في حين أن المستويين الثالث والرابع يشيران إلى وجود حاجة ملحة إلى تحسين الضوابط والعمليات في المجالات التي شملتها مراجعة الحسابات.

17 - وكما يبين الشكل الأول أدناه، أسفرت نسبة 94 في المائة من أنشطة الضمان في عام 2020 عن استنتاجات مرضية بوجه عام. ويتسق ذلك مع الاتجاه الإيجابي المسجل خلال الأعوام السابقة. ولئن كان المكتب يقر بأنه لا يمكن التوصل من هذا المقياس الوحيد إلى استنتاج حاسم بشأن السلامة العامة لإطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، فهو يستمد المزيد من الثقة في هذه النتائج من اتساع النطاق العام الذي شملته عمليات المراجعة، ومن أهمية المخاطر التي تنطوي عليها العمليات المشمولة بالمراجعة. (انظر الجدول 1 للاطلاع على توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات.)

الشكل الأول

استنتاجات تقارير مراجعة الحسابات، 2016-2020



هاء - معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

18 - يقوم المكتب باستمرار بقياس التقدم الذي تحرزه الإدارة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من المخاطر التي تحددها عمليات مراجعة الحسابات. وعلى العموم، تُبذل جهود لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في الوقت المناسب. وفي حين أن من السابق لأوانه تقييم توقيت تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2020، فإن المكتب يستمد الثقة من حسن ذلك التوقيت. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، تم تنفيذ 94 في المائة من الإجراءات المتفق عليها في عام 2018 و 74 في المائة من الإجراءات المتفق عليها في عام 2019.

19 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان 15 إجراء من الإجراءات المتفق عليها قيد التنفيذ منذ ما يزيد على 18 شهرا اعتبارا من تواريخ التقارير النهائية ذات الصلة (انظر المرفق الثاني للاطلاع على التفاصيل). والمكتب يُطلع إدارة اليونيسف بشكل دوري على آخر مستجدات حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، وقد افتتح منذ فترة وجيزة موقعا شبكيا متاحا لجميع الموظفين، يتضمن تقارير عن الإجراءات المتفق عليها المفتوحة.

واو - أوجه القصور الجوهرية

20 - ينطوي الإبلاغ عن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي يقوم بها المكتب على إجراء مشاورات مستفيضة مع إدارة المكتب أو المشروع الذي تتم مراجعة حساباته، وذلك من أجل الاتفاق على الإجراءات المناسبة التي تستجيب على أفضل نحو للشواغل التي تحددها المراجعة فيما يتعلق بوضع أولويات المخاطر وكفاية الضوابط للتخفيف من المخاطر. ويتم بعد ذلك تصنيف أولوية الإجراءات باعتبارها أولوية عليا أو متوسطة أو منخفضة، حسب الأثر المحتمل أن يحدث إذا ظهرت تلك المخاطر. ولا تدرج في تقرير مراجعة الحسابات إلا الإجراءات ذات الأولوية العليا أو المتوسطة؛ أما الإجراءات المنخفضة الأولوية، فيبلغ بها الكيان الذي تمت مراجعة حساباته بصورة غير رسمية.

21 - ومن مجموع الإجراءات المتفق عليها في عمليات مراجعة الحسابات التي تمت عام 2020، وعددها 166 إجراء، لم يُصنّف سوى 13 في المائة في فئة الإجراءات ذات الأولوية العليا. وفي حين كانت هذه الإجراءات ضرورية للحد من التعرض لمخاطر أكبر، يرى المكتب أنها لم تكن كافية للتأثير سلباً على الإطار العام المعتمد في المنظمة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

ثالثا - الولاية

22 - تتمثل مهمة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، حسبما تم تحديده في ميثاقه، في توفير خدمات الضمان والمشورة والتحقيق المستقلة والموضوعية التي تهدف إلى تحسين فعالية عمليات اليونيسف وكفاءتها. وتحقق عمليات المراجعة الداخلية للحسابات هذا الغرض باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط لتقييم ما إذا كانت عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة بالمنظمة توفر ضماناً معقولاً لكفالة ما يلي:

(أ) تحقيق أهداف البرامج والخطط وأنشطة العمل؛

(ب) الحصول على الموارد بطريقة اقتصادية واستخدامها بكفاءة؛

(ج) حماية الأصول؛

(د) امتثال الأنشطة لأهم الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات والتوجيهات والتعليمات والعقود؛

(هـ) دقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وموثوقيتها وتوفرها في الوقت المناسب.

23 - وتساعد التحقيقات اليونيسف على الحفاظ على ثقافة النزاهة وتعزيز المساءلة عن طريق فحص وإثبات صحة الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، والتحرش والانتهاك الجنسيان، فضلاً عن ممارسات الغش والفساد التي يتورط فيها موظفو اليونيسف أو أطراف ثالثة.

24 - وقد اقترح المكتب ميثاقاً مستكملاً يشمل الممارسات الفضلى الحالية والتوصيات المستقاة من التقييم الخارجي للجودة والمعايير المهنية ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة. وعرض الميثاق بالاقتران مع هذا التقرير ووافقت عليه المديرية التنفيذية، وقد أدرجت فيه تعقيبات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

رابعاً - الاستقلالية

25 - وفقاً لولاية المكتب:

- (أ) ظل مدير المكتب يقدم تقاريره إلى المديرية التنفيذية ويخضع للمساءلة أمامها عن وضع خطط عمل المكتب وتنفيذها؛
- (ب) ظل مدير المكتب على اتصال مباشر بالمديرية التنفيذية، وشمل ذلك ما يتعلق بما يلزم من الموظفين والميزانية لإنجاز مهمة المكتب؛
- (ج) واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة المستقلة إلى المديرية التنفيذية بشأن أعمال المكتب؛
- (د) قدم المكتب تقارير مستقلة إلى المجلس التنفيذي بشأن استنتاجاته وشواغله.

26 - ويؤكد المكتب أنه لم يتعرض خلال عام 2020 لأي تدخل من الإدارة في تحديد نطاق مراجعته الداخلية للحسابات وتحقيقاته وأداء عمله والإبلاغ عن نتائجه.

خامساً - المعايير المهنية

- 27 - يضطلع المكتب بأعمال مراجعة الحسابات الداخلية التي يكلف بها وفقاً للمعايير الدولية المهنية لممارسة المراجعة الداخلية التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، والتي اعتمدها ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2002.
- 28 - ويتعهد المكتب برنامجاً داخلياً لضمان الجودة وتحسينها، يشمل ضمان الجودة على مستوى العمليات، وتقييمات ذاتية متواصلة (تشمل تعقيبات العملاء) وتقييماً خارجياً لجودة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات (كل خمس سنوات). وقد أنجز آخر تقييم خارجي للجودة في عام 2019⁽³⁾، وحصل المكتب على أعلى تقدير، وهو "المطابقة العامة" للمعايير الدولية المهنية لممارسة المراجعة الداخلية ولمدونة الأخلاقيات لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين.
- 29 - ويجري المكتب التحقيقات وفقاً للمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات التي أقرها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين، وبما يتفق مع مبادئ مراعاة الأصول القانونية المنصوص عليها في الفصل العاشر من النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويتوقع المكتب أن يجري تقييماً خارجياً لجودة وظيفة التحقيق في عام 2021.
- 30 - وعملاً بقرار المجلس التنفيذي 12/2018، يسر المكتب أن يقدم في المرفق الثالث تقريراً عن أدائه على ضوء المؤشرات والأهداف الرئيسية.

(3) التقييم الجودة الخارجي للجودة متاح على الموقع الشبكي لليونيسيف عبر الرابط [www.unicef.org/auditandinvestigation/](http://www.unicef.org/auditandinvestigation/documents/iaa-external-quality-assessment-eqa-unicef-internal-audit-2019)

سادسا - الشبكة المهنية

31 - خلال عام 2020، ظل المكتب عضوا نشطا في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجموعة ممثلي دوائر التحقيقات في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في اجتماعات دورية لمناقشة المسائل المتعلقة بتعزيز خدمات الرقابة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة.

32 - وأجرى المكتب اتصالات مع ممثلي مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة من أجل تنسيق التخطيط للعمل وتقادي التداخل في التغطية بأنشطة الضمان. ومن أجل تعزيز التعاون، أجرى المكتب مناقشات مع القائمين بمهام الرقابة الداخلية الأخرى داخل اليونيسف ومع هيئات الرقابة التابعة للجهات المانحة.

سابعا - الموارد

33 - في عام 2020، بلغت ميزانية المكتب 12,7 مليون دولار، أنفق 95 في المائة منها بحلول نهاية العام. وغطت أكبر النفقات مرتبات الموظفين (90 في المائة) والخبراء الاستشاريين (6 في المائة). ورد المكتب نحو 25 في المائة من ميزانيته غير المتعلقة بالوظائف في عام 2020 في إطار عملية إعادة تنظيم الميزانية المؤسسية.

34 - وفي نهاية عام 2020، كانت لدى المكتب 49 وظيفة مأذونا بها (منها ثمانية شواغر). وشملت هذه الوظائف منصب المدير (بمساعدة مستشار)، ونائب مدير معنيا بمراجعة الحسابات، ونائب مدير معنيا بالتحقيقات. وأنشأ المكتب أيضا مكتبا في بودابست، يشمل فريقا للتحقيقات وفريقا لمراجعة الحسابات. وأعيدت هيكلة قسم التحقيقات بفريق إداري جديد ضم ثلاثة رؤساء إضافيين.

35 - وفي إطار إعادة هيكلة قسم المراجعة الداخلية للحسابات، تمت إعادة تخصيص وظيفتين من ست وظائف برتبة ف-5، واستُخدمت الوفورات المحققة من فتح مكتب بودابست لإنشاء وظيفة إضافية لمراجعة الحسابات في بودابست. وأعيد إنشاء وظائف الرتبة ف-5 الأربع المتبقية مع زيادة التركيز على القيادة الاستراتيجية. وأعيد أيضا تخصيص وظيفة واحدة برتبة ف-4 للتركيز على الممارسات المهنية، وضمان الجودة، ووضع خطط العمل القائمة على المخاطر، ورصد المخاطر.

36 - وبين عامي 2009 و 2019، زادت نفقات اليونيسف بنسبة 90 في المائة، وزاد عدد الموظفين بنسبة 38 في المائة. وعلى الرغم مما سبق، وكما أفاد المكتب في تقريره السنوي لعام 2019، لم يشهد قسم المراجعة الداخلية للحسابات أي نمو خلال تلك الفترة الزمنية. وقد حد ذلك من قدرة المكتب على الحفاظ على مستوى ثابت من عمق ونطاق التغطية بمراجعة الحسابات والتغطية الاستشارية، وأدى إلى اقتصار تركيزه على أكثر مواضيع مراجعة الحسابات أهمية دون غيرها، وأعاق قدرته على تقديم الدعم الكافي لليونيسف في التصدي للمخاطر الناشئة. وعلاوة على ذلك، اكتشف المكتب أثناء التخطيط السنوي لأعماله لعامي 2020 و 2021 ثغرة في الضمان لم يكن من الممكن سدها، وذلك أساساً بسبب قيود تتعلق بالموارد.

37 - ولم يتسن النظر في طلب الموارد الإضافية المقدم ضمن استعراض منتصف المدة الذي أجره المكتب خلال الفترة 2020-2021 (في سياق استعراض منتصف المدة الذي أجرته اليونيسف للخطة الاستراتيجية 2018-2021)، وذلك بسبب الاحتياجات المالية الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وسيعرض

المكتب احتياجاته الإضافية من الموارد في خطته الرباعية السنوات لإدارة المكاتب التي سيعدها للفترة 2025-2022. وستنظر الوثائق المقدمة في التغييرات التي حدثت بعد الجائحة في مهنة المراجعة الداخلية للحسابات (مثل مراجعة الحسابات عن بُعد، وتحليل البيانات) والطلبات المتزايدة والمتنوعة لإدارة اليونيسف على المزيد من الخدمات الاستشارية.

ثامنا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات

38 - في عام 2020، أصدر المكتب 23 تقريراً من تقارير عمليات مراجعة الحسابات (انظر المرفق الأول).

ألف - توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات

39 - تضمنت نسبة 94 في المائة من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2020 استنتاجات مرضية على العموم (أي غير مشفوعة بتحفظات أو مشفوعة بتحفظات طفيفة). ويرد في الجدول 1 أدناه توزيع الاستنتاجات في المناطق التي تعمل فيها اليونيسف.

الجدول 1

توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات، حسب المناطق والمجالات المواضيعية، لعام 2020^(أ)

عدد عمليات مراجعة الحسابات	عدد الاستنتاجات غير المشفوعة بتحفظات	عدد الاستنتاجات المشفوعة بتحفظات طفيفة	عدد الاستنتاجات المشفوعة بتحفظات شديدة	عدد الاستنتاجات السلبية	المناطق ومجالات مراجعة الحسابات
17	1	15	1	0	ألف - مراجعة حسابات المكاتب القطرية
4	0	4	0	0	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
4	0	4	0	0	غرب ووسط أفريقيا
4	1	3	0	0	شرق آسيا والمحيط الهادئ
2	0	1	1	0	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1	0	1	0	0	أوروبا ووسط آسيا
1	0	1	0	0	جنوب آسيا
1	0	1	0	0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
1	0	1	0	0	باء - مراجعة الحسابات المواضيعية/ مراجعة حسابات المقر
18	1	16	1	0	المجموع (أ + ب)

(أ) لم تدرج خمسة تقارير في هذا الجدول، منها تقرير موجز عن المراجعة الداخلية لحسابات الاستجابة الإنسانية المشتركة للأمم المتحدة في اليمن، وأربعة تقارير استشارية لا تتضمن استنتاجات معيارية.

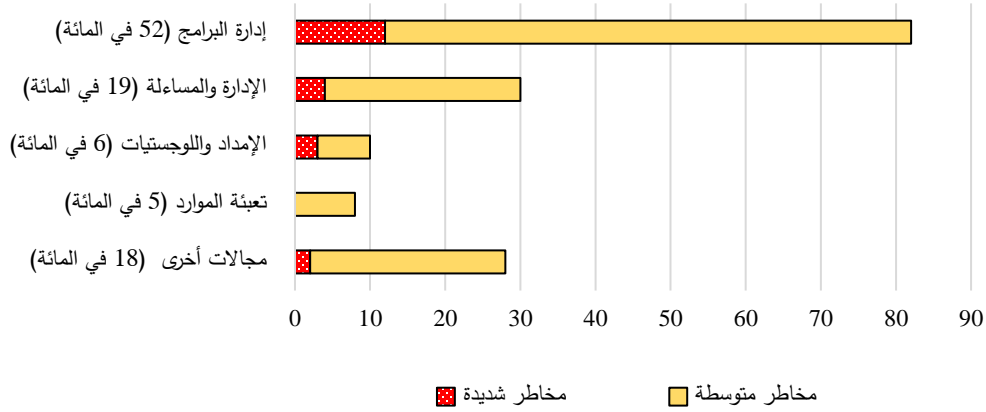
باء - النتائج الهامة المستخلصة من المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية

40 - في عام 2020، قام المكتب بمراجعة حسابات 17 مكتبا قطريا في جميع المناطق السبع التي تعمل فيها اليونيسف، مع التركيز على المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها مع الإدارة خلال التخطيط للعمليات.

41 - وسعت عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية إلى ضمان كفاية وفعالية إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة المنفذة من أجل كفاءة تحقيق أهداف المنظمة. وفي هذه العملية، حددت مراجعة الحسابات الممارسات الجيدة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين على حد سواء، واتفقت مع الإدارة على الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور المحتملة. ويعرض الشكل الثاني موجزا للإجراءات المتفق عليها.

الشكل الثاني

الإجراءات المتفق عليها لمراجعة حسابات المكاتب القطرية، 2020، حسب المجالات، وحسب الأولوية من حيث مستوى المخاطر



42 - تصف الفقرات الواردة أدناه المجال الذي يقع ضمنه ما نسبته 82 في المائة من الإجراءات المتفق عليها لمراجعة حسابات المكاتب القطرية.

1 - إدارة البرامج

43 - مثلت الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر ذات الصلة بإدارة البرامج نسبة 52 في المائة من الإجراءات التي وافقت عليها المكاتب القطرية في عام 2020. وتشمل تلك الإجراءات ما يلي:

(أ) التخطيط: تعزيز التخطيط للبرامج من خلال تحسين مواءمة سلسلة النتائج، وتحديد مصادر المعلومات الموثوقة في وقت مبكر، والحد من ثغرات البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية، واستعراض مدى اتساق استراتيجيات البرامج مع هياكل المكاتب، ووضع خطوط الأساس لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف وإرشاد القرارات الإدارية، وتحسين جودة عملية التخطيط للأعمال وتوقيتها؛

(ب) الشراكات: وضع استراتيجيات للشراكات من أجل تعزيز استدامة التدخلات وتوثيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية، واختيار الشركاء المنفذين في إطار عملية تنافسية كلما أمكن ذلك؛

(ج) الرصد الميداني: وضع خطة للرصد الميداني لضمان التغطية الكافية بأنشطة الرصد الميداني، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة لتوضيح العمليات ومساءلة الموظفين فيما يتعلق بالرقابة على أنشطة الرصد الميداني، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها من أجل سد ثغرات البيانات في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

- (د) ضمان البرامج: استعراض عمليات تجهيز التحويلات النقدية لتحديد الأسباب الجذرية لتأخر المدفوعات، وتحديد إجراءات ضمان الجودة لتحسين نوعية التقارير المتعلقة بأنشطة الضمان، وتعزيز الممارسات المتبعة لضمان الحسم السريع في التوصيات ذات الأولوية العليا المستقاة من أنشطة الضمان؛
- (هـ) تقديم التقارير إلى المانحين: تعزيز ضمانات دقة النتائج التي ترد بشأنها تقارير الشركاء، وتعزيز أساليب إعداد التقارير المقدمة إلى المانحين والتقارير السنوية لضمان أن جميع النتائج الرئيسية المبلغ عنها مدعومة على نحو كاف بأدلة موثوقة، وتحسين عملية استعراض جودة التقارير المقدمة للمانحين؛
- (و) التقييم: تعزيز التخطيط لعمليات التقييم وجمع بياناتها وتنفيذها بتخصيص موارد مالية كافية لها وتحديد ثغرات القدرات الداخلية.

2 - الحوكمة والمساءلة

- 44 - لا يمكن أن يبالغ المرء في التشديد على أهمية ترتيبات الحوكمة الفعالة وإجراءات المساءلة وإدارة المخاطر في منظمة تتسم باللامركزية مثل اليونيسف. وتشمل الإجراءات الرئيسية المتفق عليها في هذا المجال ما يلي:
- (أ) تعزيز سبل تحديد المخاطر الناشئة والمخاطر المتبقية ودرجات تحمل المخاطر وترتيب أولوياتها، وتكييف تدابير تخفيف المخاطر من أجل التصدي للتهديدات، ولا سيما الاحتياجات الناشئة عن جائحة كوفيد-19، وضمان أن الضوابط القائمة مناسبة لتخفيف المخاطر المتبقية، وإنشاء نظام لمتابعة الاستجابة للجائحة لأغراض المساءلة، ورصد الإجراءات التصحيحية بانتظام؛
- (ب) ضمان الاستجابة الكافية لمنع الاحتيال وسوء السلوك والتصدي لهما وردعهما، وإشراك المكتب في المشورة والتحقيق حسب الاقتضاء؛
- (ج) تعزيز سبل الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتوعية بهما والتصدي لهما بوسائل منها تدريب الموظفين والمتعاقدين والشركاء المنفذين، وعن طريق إنشاء آليات للإبلاغ بالحالات وإدارتها.

3 - إدارة الإمدادات واللوجستيات

- 45 - أجرى المكتب تقييماً لمهام اليونيسف في مجال إدارة الإمدادات واللوجستيات وعمليات الشراء والتعاقد في المكاتب القطرية، ولاحظ وجود عدة ممارسات جيدة إلى جانب مجالات تحتاج إلى تحسين. وشملت الإجراءات الرئيسية التي وافقت عليها المكاتب القطرية ما يلي:
- (أ) تعزيز التخطيط لعمليات الشراء والتنبؤ بها لضمان شراء وتوزيع لوازم البرامج في الوقت المناسب، وتقييم قدرات الشركاء المنفذين ودعم تنميتها، وزيادة الرقابة على المخاطر في مشاريع البناء ودعمها ورصدها، وتعزيز الآليات الحالية لمتابعة ورصد إمدادات المستعملين النهائيين للتأكد من عمليات التسليم وتلقي تعقيبات المستفيدين؛
- (ب) تعزيز أساليب إدارة العقود للتقليل إلى أدنى حد من التمديدات والتعديلات التي تترتب عليها آثار من حيث التكلفة، وإنجاز تقييمات أداء البائعين في الوقت المناسب.

4 - تعبئة الموارد

46 - تكتسي الدعوة إلى اعتماد السياسات وعمليات تعبئة الموارد القائمة على الأدلة أهمية أساسية لحشد الموارد الكافية لدعم الأطفال وتحقيق هدف الخطة الاستراتيجية لليونسيف. وشملت الإجراءات الرئيسية التي وافقت عليها المكاتب القطرية في هذا المجال استعراض استراتيجيات جمع الأموال لتحديد سبل معالجة أوجه القصور في تمويل المجالات البرنامجية، والحرص على مراعاة السياقات المتغيرة (من الاستجابة في حالات الطوارئ إلى التنمية)، بما في ذلك جائحة كوفيد-19.

جيم - أهم نتائج عمليات مراجعة الحسابات المواضيعية والمشاركة

1 - النهج المنسق للتحويلات النقدية

47 - النهج المنسق للتحويلات النقدية آلية تُستخدم لتحويل المبالغ النقدية إلى الشركاء المنفذين والأطراف الثالثة الأخرى، وإدارة المخاطر المرتبطة بتلك التحويلات. وفي عام 2018، عملت اليونسيف مع أكثر من 9 000 شريك منفذ، حيث وُجهت مبالغ قدرها أكثر من 2 بليون دولار عن طريق آلية النهج المنسق للتحويلات النقدية، أي حوالي 30 في المائة من إجمالي نفقات اليونسيف. ودُفع نحو 60 في المائة من ذلك المبلغ إلى الشركاء الحكوميين و 40 في المائة إلى المنظمات غير الحكومية. وتشمل آلية النهج المنسق للتحويلات النقدية تقييمات للمخاطر المرتبطة بالشركاء المحتملين، تُستخدم لتحديد أقل الطرق خطورة لتحويل المبالغ النقدية إلى الشريك، وكذلك نوع وتواتر أنشطة الضمان من أجل كفالة أن ما تبقى من مخاطر العمل مع الشركاء يدار على نحو سليم. وقد أبدت المراجعة المواضيعية للنهج المنسق للتحويلات النقدية ملاحظات إيجابية، شملت بدء تنفيذ الاستراتيجية وتخصيص التمويل لتنفيذها، واستحداث نظام رقمي لإدارة الشراكات، وإنشاء قدرات على مستوى المقر ومستوى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وتمثلت الإجراءات الرئيسية المتفق عليها للمضي في تعزيز إدارة النهج المنسق للتحويلات النقدية في ما يلي:

(أ) استعراض الأدوار والمسؤوليات وطرائق المساءلة ذات الصلة بإدارة النهج المنسق للتحويلات النقدية والإشراف عليه، وخاصة في المكاتب الإقليمية ومكاتب المقر؛

(ب) الحرص على استخدام التقييمات الجزئية على النحو المناسب لاختبار الشركاء المحتملين وتحديد أنسب طرائق التحويلات النقدية وتواتر أنشطة الضمان ونوعها؛

(ج) تعزيز الرقمنة وإنشاء نظم لتقييم مدى كفاية إجراءات إدارة المخاطر ومؤشرات الأداء الأساسية لأنشطة الضمان، وكفالة المتابعة الفعالة القائمة على الأدلة في الوقت المناسب للاستنتاجات ذات الأولوية العليا؛

(د) تعزيز التوجيهات المقدمة للموظفين بشأن النهج المنسق للتحويلات النقدية من أجل تنفيذ ومتابعة أنشطة الضمان وتحسين الاستفادة من الزيارات البرنامجية لضمان فعالية وكفاءة عمليات رصد البرامج.

2 - التقرير المشترك المتعلق باستجابة الأمم المتحدة للحالة الإنسانية في اليمن

48 - أصدر أعضاء مختارون⁽⁴⁾ من ممثلي خدمات المراجعة الداخلية لحسابات الأمم المتحدة تقريراً يلخص نتائج عمليات مراجعة الحسابات الداخلية الفردية التي أجروها في اليمن. واستأثرت الوكالات بأكثر من 80 في المائة من التمويل الذي تلقتة الأمم المتحدة لفائدة اليمن. وتمثل الهدف من تلك العملية في ضمان كفاية وفعالية العمليات والأنشطة العامة المشتركة بين الوكالات. وقد خلص التقرير إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) ينبغي تبسيط آليات الإدارة والتنسيق المشتركة بين الوكالات لتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الأدوار بين آليات التنسيق التقليدية داخل البلد، مثل الفريق القطري للعمل الإنساني والآليات الجديدة التي تتفرد بها اليمن، مثل خلية الطوارئ؛

(ب) على الرغم من أن وسائل إدارة المخاطر والضوابط الداخلية كانت قائمة على العموم، فإن من الممكن جعلها أكثر كفاءة وفعالية من خلال الاستفادة من أكبر قدر من القوة الجماعية لفريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني فيما يتعلق بضمان المساءلة أمام السكان المتضررين، وإدارة مخاطر الشراكات، ورصد تنفيذ البرامج؛

(ج) من أجل إجراء تقييم أفضل لأثر استجابة الأمم المتحدة الإنسانية، ينبغي للفريق القطري للعمل الإنساني أن ييسر التقييم المشترك بين الوكالات الذي يجري للعمل الإنساني.

49 - وبعد مراجعة الحسابات، وافق منسق الشؤون الإنسانية على اتخاذ إجراءات متنوعة لتحسين كفاءة وفعالية الاستجابة الإنسانية في اليمن.

دال - النتائج الهامة التي تحققت من العمليات الاستشارية

50 - يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في إطار ممارسته للمراجعة الداخلية للحسابات، خدمات استشارية مستقلة وموضوعية تشمل المشورة من أجل تعزيز التحسينات المدخلة على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ولا تعتبر العملية الاستشارية عملية لمراجعة الحسابات، ولا يُقصد بها تقديم الضمان بشأن المكاتب أو العمليات التي يتم استعراضها. وقد تزايد الطلب على الخدمات الاستشارية باطراد، وفي عام 2020، تم تنفيذ أربع عمليات استشارية. ويرد أدناه موجز للمشورة الرئيسية المقدمة:

1 - إطار اليونيسف في مجال المساءلة

51 - يتألف إطار المساءلة من مبادئ توجيهية وآليات لتقييم الأداء من أجل رصد أعمال اليونيسف وتقييمها والإبلاغ عنها وتحسينها⁽⁵⁾. وقد استعرضت العملية الاستشارية تصميم الإطار الحالي بهدف قياس مدى ملاءمته للغرض وتحديد فرص التحسين. وتضمن التقرير الاستشاري المشورة التالية:

(أ) تنقيح تعريف المساءلة وتوضيحه وتعميمه للتأكد من أن الموظفين يفهمون مسؤولياتهم عن قراراتهم وأعمالهم؛

(4) اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

(5) اليونيسف، تقرير عن نظام المساءلة في اليونيسف، نيسان/أبريل 2009 (E/ICEF/2009/15)، استناداً إلى وثيقة المجلس التنفيذي لعام 1998، المعنونة "تنظيم منظمة الأمم المتحدة للطفولة"، نيسان/أبريل 1998 (E/ICEF/Organization/Rev.3).

- (ب) تحديث الهياكل التنظيمية وخطوط الإبلاغ والمهام والأدوار والمسؤوليات وإجراءات المساءلة في المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر، وفي أهم لجان الحوكمة؛
- (ج) تنقيح السياسات المتعلقة بالضوابط الداخلية لتضمينها نموذج الخطوط الثلاثة من أجل تيسير الحوكمة القوية وإدارة المخاطر⁽⁶⁾، والحرص على تحفيز المديرين على النحو الواجب ومساءلتهم عن الإدارة الذكية للمخاطر والإجراءات المتخذة في نطاق السلطة المفوضة؛
- (د) وضع منهجية تقييم لقياس التقدم المحرز في إنفاذ إجراءات المساءلة ورصده والإبلاغ عنه؛
- (هـ) زيادة القدرات والموارد لدعم تنقيح ورصد إطار المساءلة ووضع استراتيجية للاتصالات من أجل تنفيذ الإطار المستكمل.

2 - عملية إدارة المخاطر في المكتب القطري في جيبوتي

52 - استعرض المكتب إطار إدارة المخاطر في المكتب القطري في جيبوتي وأصدر تقريراً استشارياً قدم فيه المشورة التالية:

- (أ) تحسين أساليب إعداد الوثائق بشأن العلاقات بين المخاطر المحددة وأسبابها الجذرية، وإسناد المسؤولية عن اتخاذ إجراءات التخفيف بجدول زمنية تشمل خطط التصعيد؛
- (ب) إنشاء عملية دورية لاستعراض وتحديث وتخفيف المخاطر الناشئة المرتبطة بالشواغل السياسية، وتعبئة الموارد، وسلامة الموظفين وأمنهم، والتصدي للجائحة.

3 - عملية استعراض الأقران من جانب المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب القطري لغواتيمالا

53 - تُجري اليونيسف استعراضات الأقران للمكاتب القطرية من أجل دعمها في الحفاظ على الحوكمة الكافية والفعالة وإدارة المخاطر والضوابط. وهذا النهج الاستباقي في إدارة المخاطر وظيفة فعالة من حيث التكلفة من وظائف الخط الثاني للدفاع. وقد قبل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق الطلب الذي قدمه المكتب الإقليمي لتقييم عملية استعراض الأقران التي إنجازها واستخدم استعراضه المقرر للمكتب القطري لغواتيمالا للقيام بذلك. وتضمن التقرير الاستشاري المشورة التالية:

- (أ) ينبغي للمكتب الإقليمي أن يعزز قدرة الموظفين على إجراء استعراضات الأقران باستخدام أفرقة متعددة التخصصات، يتم تشكيلها من المكاتب الإقليمية والقطرية، وينبغي له أيضاً أن يفتح القائمة المرجعية لاستعراض الأقران لضمان أنها تستند إلى إطار تنظيمي مستكمل وإلى مصادر بيانات مناسبة؛
- (ب) ينبغي أن يهتم المكتب القطري الفرص المتاحة لتعزيز مجالات إدارة المخاطر وإدارة الشراكات ورصد الضمانات، وكذلك استراتيجية جمع الأموال من القطاع الخاص.

(6) انظر "The Institute of Internal Auditors Three Lines Model"، المتاح عبر الرابط <https://global.theiia.org/about/about-internal-auditing/Public/20Documents/Three-Lines-Model-updated.pdf>

4 - الإجراءات الطارئة التي اتخذتها اليونيسف من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19

54 - بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2020، جمعت اليونيسف 1,3 بليون دولار عن طريق نداء العمل الإنساني من أجل الأطفال، واستخدمت منها 1,11 بليون دولار، فاخترت بذلك فعالية الإجراءات الطارئة التي اتخذتها من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وأجرى المكتب استعراضا استشاريا للمخاطر الناشئة عن الثغرات الكبيرة في تحديد واستخدام إجراءات الطوارئ المذكورة، بما في ذلك ما يتعلق برصد استخدام الأموال والإبلاغ عنه. ولاحظ الاستعراض أن غالبية المكاتب ترى أن الإجراءات مفيدة في التعجيل بالتدابير التي اتخذتها من أجل التصدي للجائحة. بيد أن المكتب قدم المشورة التالية بشأن تحديد الإجراءات واستخدامها:

(أ) توضيح أدوار المقر والمكاتب الإقليمية من أجل تقادي الازدواجية والارتباك وتعزيز المساءلة عن القرارات والإجراءات والنتائج؛

(ب) وضع استراتيجية مؤسسية للاتصالات من أجل تحسين تنفيذ إجراءات الطوارئ؛

(ج) تحديد مدى تقبل المخاطر على الصعيد العالمي بوضوح، ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر الناشئة عن تنفيذ إجراءات الطوارئ وتعيين مناصرين لتدابير الاستجابة لحالات الطوارئ في كل مكتب إقليمي؛

(د) تعزيز وظائف ضمان الجودة والرصد والإبلاغ في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، والحرص على وضع مؤشرات الأداء الأساسية العالمية المصممة لرصد مدى الاستفادة من إجراءات الطوارئ والإبلاغ عنها.

تاسعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

55 - عملا بقرار المجلس التنفيذي 13/2012، نُشرت جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2020، بما في ذلك تقريران نُشرا بعد حجب أجزاء معينة. ويمكن الاطلاع على جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي تم الكشف عنها حتى هذا التاريخ على الموقع الشبكي للمكتب⁽⁷⁾. وتخضع التقارير الاستشارية للكشف العلني.

عاشرا - نتائج التحقيقات

56 - يقوم قسم التحقيقات التابع للمكتب بمهام التقييم والتحقيق المتعلقة بتقارير حالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة ذات الصلة بموارد اليونيسف وموظفيها، وبالأفراد غير الموظفين والشركاء المنفذين والمتعاقدين المؤسسيين العاملين معها. وتحال النتائج التي تتوصل إليها هذه الأنشطة الرامية إلى تقصي الحقائق إلى الشعب المختصة، مشفوعة بالأدلة الداعمة، من أجل توجيه إدارة اليونيسف في اتخاذ القرارات بشأن ما يتعين اتخاذه من إجراءات إدارية أو تأديبية أو غيرها، حسب الاقتضاء.

57 - وفي عام 2020، أعيدت هيكلة قسم التحقيقات وتم تعيين فريق إداري جديد. ويضم هذا الفريق نائب مدير جديدا للتحقيقات، ورئيسا لوحدة التحقيقات التي يوجد مقرها في نيويورك، ورئيسا لوحدة جديدة

(7) انظر www.unicef.org/auditandinvestigation/internal-audit-reports.

معنية بالاستراتيجية وتلقي الحالات والتحليل. واعتمد قسم التحقيقات نهج اللامركزية بإنشاء وحدة تحقيقات ثانية مقرها في بودابست. وعين قسم التحقيقات شاغلي ما مجموعه تسع من وظائف المحققين، وهو يتوقع أن يعين شاغل وظيفة رئيس وحدة التحقيقات في بودابست في عام 2021.

58 - وساهم قسم التحقيقات بنشاط في تنقيح سياسة اليونيسف المتعلقة بالعملية التأديبية وتدابيرها (POLICY/DHR/2020/001)، وفي سياسة اليونيسف المتعلقة بحظر التمييز والمضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة (POLICY/DHR/2020/002)، وقد صدرت الوثيقتان في أوائل عام 2020. وتوضح السياستان المنقحتان عمليات التحقيق والبت في الحالات وتوسعان نطاق التوجيهات المتعلقة بأدوار المديرين في تناول المنازعات. ووضع قسم التحقيقات أيضا إجراءات تشغيل داخلية موحدة جديدة.

59 - وأنشئ فريق جديد متفرغ لتلقي الحالات ضمن الوحدة المعنية بالاستراتيجية وتلقي الحالات والتحليل، وذلك لتوسيع نطاق التركيز على التقييم الأولي للحالات الجديدة. وبدعم من فريق الإدارة الذي تم توسيعه حديثا، ستتولى وحدة تلقي الحالات المسؤوليات التي كان يكلف بها منسق الحالات في السابق. ويشمل ذلك تقديم التوجيه والمشورة إلى الموظفين والمديرين بشأن مجموعة الخيارات المتاحة للتصدي للسلوك المحظور المحتمل و/أو الإبلاغ عنه، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن الأدوار المحتملة لشعبة الموارد البشرية، ومكتب الأخلاقيات، وأمين المظالم لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين، بهدف تسوية الحالات في أقرب وقت ممكن وعلى وجه السرعة.

60 - وقد بدأ قسم التحقيقات في استخدام المراجعة المحاسبية الجنائية للنظر في ادعاءات الغش المتصلة بأطراف خارجية كالشركاء المنفذين. وتجرى عمليات المراجعة المحاسبية الجنائية بتوجيه من المكتب القطري المعني، ولكن بدعم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وهي تختلف عن التحقيقات وعمليات المراجعة المحاسبية التقليدية لأنها مصممة تحديدا لكشف المؤشرات النظمية للغش وللمساعدة في معرفة نطاق المخالفات والخسائر النقدية.

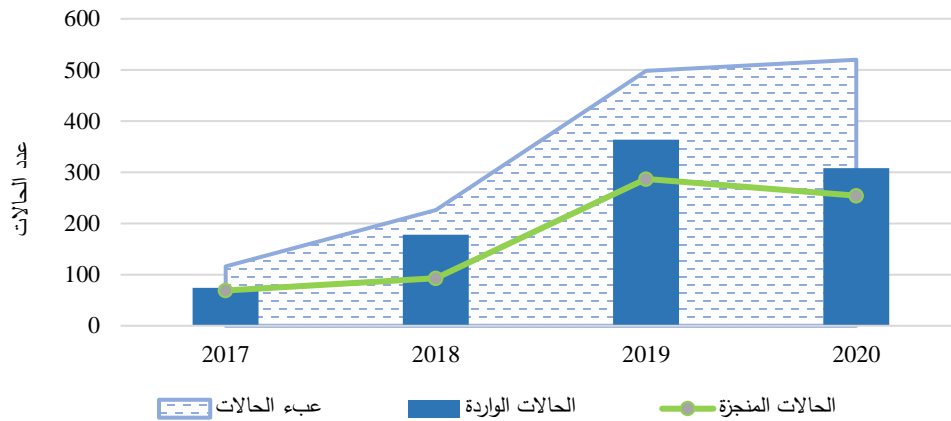
61 - وفي عام 2020، شارك قسم التحقيقات في اجتماع لفرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة حول موضوع التصدي للتحرش الجنسي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، دُعي جميع المحققين في عام 2020 إلى المشاركة في دورة تدريبية بشأن الأخلاقيات ومكافحة الفساد في مجال المشتريات، تولى قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ألف - إدارة الحالات

62 - في أعقاب التزام المديرية التنفيذية من جديد في عام 2018 بعدم التسامح إطلاقا إزاء ممارسات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، شهد قسم التحقيقات زيادة سريعة في التقارير المتعلقة بهذا المجال. وفي عام 2020، ظل قسم التحقيقات يتلقى كمية كبيرة من التقارير. وعلى الرغم من أن عدد الحالات التي بدأ القسم النظر فيها كان أقل بقليل عما كان عليه في عام 2019، فإن عدد الاستفسارات الواردة التي استلزمت مزيدا من الاستعراض والإجراءات كان عددا كبيرا (أكثر من 800 رسالة إلكترونية).

الشكل الثالث

مقارنة الحالات الواردة ومعدل الإنجاز وحجم الحالات، 2017-2020



63 - تناول القسم 520 حالة خلال عام 2020 (انظر الجدول 2)، شملت 211 حالة مُرَحَّلة من العام السابق (مقارنة بـ 133 حالة تم ترحيلها في عام 2019)، و 308 ادعاءات جديدة فُتحت باعتبارها حالات في عام 2020، وحالة واحدة أعيد فتحها في عام 2020.

64 - ومثلت الحالات التي تم فتحها في عام 2020، وعددها 308 حالات، انخفاضاً بنسبة 15 في المائة في الحالات الواردة سنوياً مقارنة بعام 2019. أما في السنوات الثلاث السابقة (2017-2019)، فقد تزايد عدد الحالات بشكل مطرد (انظر الشكل الثالث).

65 - ومثلت الحالات التي تمت إدارتها في عام 2020، وعددها 520 حالة، زيادة بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2019 (498 حالة). وبحلول نهاية عام 2020، تم إغلاق 254 حالة، أي بانخفاض نسبته 12 في المائة مقارنة بعدد الحالات التي أُغلقت في عام 2019.

66 - وعلى الرغم من القيود المفروضة على السفر، تمكن قسم التحقيقات من مواصلة الكثير من أعماله عن بعد. ومع ذلك، حدثت تأخيرات في جمع الأدلة من أطراف خارجية وفي إجراء المقابلات مع الشهود، مما أثر على سرعة إغلاق الحالات وتسويتها.

الجدول 2

حالات التحقيق التي تم تناولها في عام 2020

عدد الحالات	المراحل التي بلغتھا الحالات
211	الحالات المرحَّلة إلى غاية 1 كانون الثاني/يناير 2020
308	الحالات الواردة خلال العام
1	حالات السنة السابقة التي أعيد فتحها
520	مجموع الحالات
(254)	الحالات التي أُغلقت خلال السنة
266	الحالات المستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

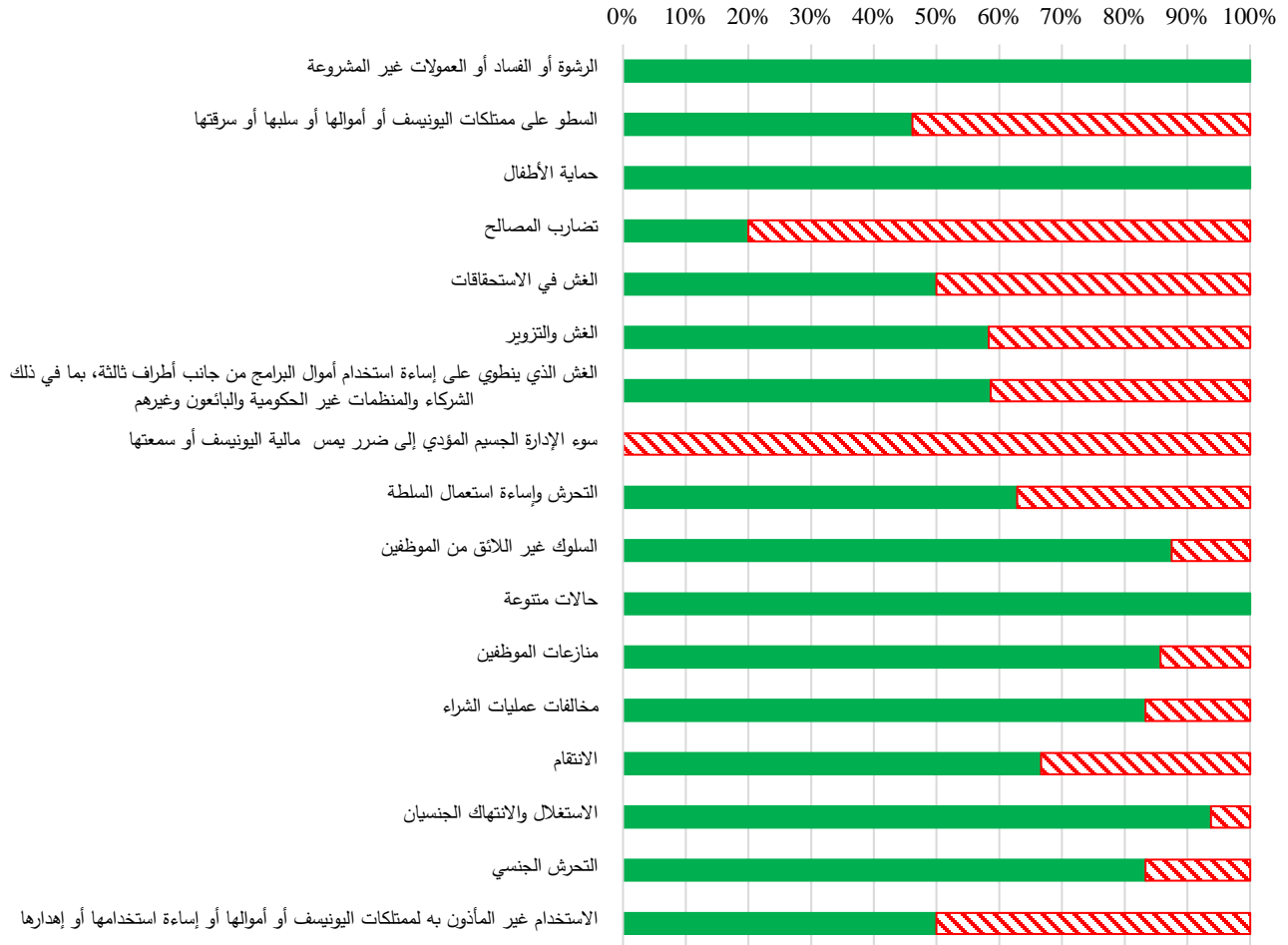
67 - ويرصد المكتب سير التحقيقات ويثير الانتباه إلى الحالات التي لا تزال جارية بعد مرور تسعة أشهر عن فتحها. ويعد هذا الإطار الزمني دليلاً يهتدى به، وهو ليس هدفاً لأن وجود مقياس يفرض جزاءات على إبقاء الحالات مفتوحة لأسباب وجيهة قد يدفع إلى التقصير في التحقيقات، واختزال الإجراءات القانونية الواجبة، وإغلاق التحقيقات قبل الأوان. وفي الوقت نفسه، لا يزال المكتب يركز على إدخال تحسينات على أساليب تحديد أولويات الحالات الأكثر خطورة، كما يركز على تعزيز الكفاءة والفعالية.

68 - وفي عام 2020، أغلق المكتب 192 من أصل 254 حالة (75 في المائة) في غضون تسعة أشهر. وبلغ متوسط الوقت المستغرق في كل حالة 6,33 أشهر.

69 - ويبين الشكل الرابع النسبة المئوية للحالات التي أغلقت في غضون تسعة أشهر، حسب أنواع الحالات. وتتأثر سرعة الإغلاق بعدة عوامل، منها نوع الحالة ودرجة أولويتها (فعلى سبيل المثال، تعطى الأولوية لجميع الحالات المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي) ومدى تعقيدها (إذ تستغرق تسوية حالات الغش التي تشترك فيها أطراف خارجية وقتاً أطول على العموم).

الشكل الرابع

النسبة المئوية من الحالات المغلقة في غضون تسعة أشهر في عام 2020، حسب أنواع الحالات



■ الحالات التي أغلقت في غضون 9 أشهر

▨ الحالات التي لم تغلق في غضون 9 أشهر

باء - تحليل الادعاءات الواردة

70 - ترد في الجدول 3 الادعاءات التي وردت في عام 2020 والتي فُتحت باعتبارها حالات، مصنفة حسب النوع. وكانت أكبر فئة هي فئة الاستغلال والاعتداء الجنسيين (التي ورد بشأنها 60 ادعاء)، تليها فئة السلوك غير اللائق من جانب الموظفين (56 ادعاء)، وقد ظهرت زيادة عن العام السابق في الفئتين. وازداد أيضا عدد حالات الغش المزعوم الذي ينطوي على إساءة استعمال أموال البرامج من جانب أطراف ثالثة (مثل الشركاء المنفذين، والبائعين) فبلغ 48 حالة.

الجدول 3

الحالات الواردة، حسب الفئة، في عامي 2019 و 2020

عدد الحالات التي فُتحت في عام 2019	عدد الحالات التي فُتحت في عام 2020	
13	8	الرشوة أو الفساد أو العمولات غير المشروعة
10	6	السطو على ممتلكات اليونيسف أو أموالها أو سلبها أو سرقتها
	4	حماية الأطفال
13	12	تضارب المصالح
9	3	الغش في الاستحقاقات
30	11	الغش والتزوير
44	48	الغش الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من جانب أطراف ثالثة
4	3	سوء الإدارة الجسيم
58	35	التحرش وإساءة استعمال السلطة
47	56	السلوك غير اللائق من الموظفين
5	3	الغش في خطة التأمين الطبي
19	11	المنازعات بين الموظفين
6	12	المخالفات المرتكبة في عمليات الشراء
3	2	الانتقام
29	60	الاستغلال والانتهاك الجنسيان
36	15	التحرش الجنسي
2	2	الاستخدام غير المأمون به لممتلكات اليونيسف أو أموالها أو إساءة استخدامها أو إهدارها
36	17	حالات متنوعة(*)
364	308	المجموع

(*) ملاحظة: فئة "حماية الطفل" فئة جديدة في عام 2020، وبالتالي لم يتم الإبلاغ عن أي حالات تندرج ضمنها في عام 2019. وتشمل فئة "حالات متنوعة" مسائل يبدو لأول وهلة أنها لا تتعلق بسوء السلوك، مثل مسائل إدارة الأداء.

71 - ويبين الجدول 4 توزيع الادعاءات الواردة حسب المواقع.

الجدول 4

الحالات الواردة، حسب المناطق التي تعمل فيها اليونيسف، في عامي 2019 و 2020

2019		2020		المناطق التي تعمل فيها اليونيسف
النسبة المئوية من المجموع	عدد الحالات	النسبة المئوية من المجموع	عدد الحالات	
10	35	11	34	المقر
5	20	5	15	شرق آسيا والمحيط الهادئ
18	65	18	56	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
22	79	21	65	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
15	55	11	34	جنوب آسيا
16	57	19	59	غرب ووسط أفريقيا
4	13	6	17	أوروبا ووسط آسيا
8	29	6	17	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3	11	3	11	مواقع أخرى ^(أ)
100^(ب)	364	100	308	المجموع

(أ) أدرجت في فئة "مواقع أخرى" مسائل أحيلت إلى كيانات غير تابعة لليونيسف (منها اللجان الوطنية).

(ب) تم تقريب أرقام عام 2019، لذا يحتمل ألا يصل المجموع إلى 100 في المائة.

جيم - كيفية البت في الحالات المنجزة

72 - أصدر المكتب 47 تقريراً عن التحقيقات و 124 إحالة في عام 2020. وأغلقت 12 حالة من أصل 254 حالة منجزة في عام 2020 لأن التحقيقات لم تثبت صحة الادعاءات. ويرد في الجدول 5 موجز الكيفية التي تم بها البت في الحالات المنجزة في عام 2020، وترد في إضافة هذا التقرير تفاصيل كل الحالات المغلقة (E/ICEF/2021/AB/L.3/Add.1).

الجدول 5

كيفية البت في الحالات المنجزة في عام 2020

عدد الحالات	نوع الإغلاق
47	صدور تقرير عن التحقيق
38	(أ) أحيل إلى نائب المديرية التنفيذية المعني بشؤون الإدارة (سوء سلوك الموظفين)
3	(ب) أحيل إلى مكتب الأخلاقيات (الانتقام من المبلغين عن المخالفات)
6	(ج) أحيل إلى مكاتب أخرى تابعة لليونيسف أو إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (مسائل تعاقدية غير متعلقة بالموظفين)
12	صدور مذكرة إغلاق
12	(أ) عدم ثبوت صحة الادعاء
0	(ب) عدم تحديد هوية الجاني في الادعاء

عدد الحالات	نوع الإغلاق
2	صدور مذكرة استشارية
69	غير ذلك (الافتقار إلى معلومات يمكن بدء التحقيق بناء عليها)
124	الإحالة إلى مكتب آخر من مكاتب اليونيسف أو إلى كيان آخر
254	مجموع الحالات المغلقة في عام 2020

73 - ويتعلق أكبر عدد من القضايا المغلقة بالسلوك المحظور، أي بالسلوك غير اللائق من جانب الموظفين (48 حالة)، والمضايقة وإساءة استعمال السلطة (35 حالة) والاستغلال والانتهاك الجنسيين (32 حالة). وأثبت المكتب أن اليونيسف تكبدت خسائر مالية تبلغ قيمتها 578 423 دولار في 11 حالة.

دال - التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف

74 - في حين أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات يتولى المسؤولية عن إجراء التحقيقات اللازمة، فإن شعبة الموارد البشرية أو الوحدات الأخرى مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على النتائج التي يتوصل إليها المكتب. وقد أحال المكتب 64 مسألة إلى شعبة الموارد البشرية، وشمل ذلك تقارير التحقيق الموجهة إلى نائب المدير التنفيذية المعني بالشؤون الإدارية، ومذكرات الإغلاق والإحالات للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية أو غيرها. ويُعد نائب المدير التنفيذية المعني بالشؤون الإدارية تقارير عن الإجراءات التأديبية المتخذة بناء على النتائج التي توصل إليها المكتب ضمن تقرير اليونيسف بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لسوء السلوك. وفي عام 2020، شملت تلك الإجراءات ما يلي:

- (أ) فصل 11 موظفاً أو إنهاء خدمتهم نتيجة لإجراءات تأديبية عقب إجراء تحقيقات؛
- (ب) خفض رتبة موظف واحد؛
- (ج) حرمان سبعة موظفين من درجات ضمن رتبهم؛
- (د) توجيه اللوم إلى ثلاثة موظفين؛
- (هـ) فصل ثلاثة موظفين من الخدمة في اليونيسف قبل العملية التأديبية، وقد كانوا معرضين لإجراءات تأديبية لو ظلوا في الخدمة؛
- (و) تأنيب سبعة موظفين بعد أن تأكد أن سلوكهم لم يكن لائقاً دون أن يرقى إلى مستوى سوء السلوك؛
- (ز) عدم ثبوت صحة الادعاءات في 18 حالة.

حادي عشر - خارطة الطريق الاستراتيجية

75 - وفقاً للاتجاه الاستراتيجي المبين في استعراض منتصف المدة الذي أجراه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، أعاد المكتب تنظيم هيكله التشغيلية وأضفى طابع اللامركزية على مكاتبه. وفي المستقبل، سيظل المكتب يسعى إلى أن يكون حافزاً على تحسين أساليب إدارة المخاطر على نطاق

اليونيسف، وسيعزز تعاونه مع غيره من مقدمي الضمان من أجل توفير تغطية أكثر فعالية وخفض تكاليف الضمان. وستشكل هذه الإجراءات أساساً لخطة إدارة المكاتب خلال الفترة 2022-2025.

76 - وسيركز المكتب توجهه الاستراتيجي في المستقبل على ما يلي:

- (أ) تحسين سبل تحديد المخاطر وترتيب أولوياتها والتخفيف من حدتها؛
- (ب) استخلاص الدروس من أثر جائحة كوفيد-19 على إجراء عمليات مراجعة الحسابات والتحقق؛
- (ج) زيادة الموارد لتكون كافية لتلبية احتياجات المكتب وتوقعات أصحاب المصلحة؛
- (د) توسيع نطاق خدمات الضمان والخدمات الاستشارية وفقاً لتطور طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنظمة وتوقعات أصحاب المصلحة، مع التركيز على منع ظهور ثغرات كبيرة في الضمان؛
- (هـ) الاستفادة من الفرص المتاحة للاعتماد على عمل مقدمي الضمان الآخرين لتعزيز الضمانات المقدمة لليونيسف؛
- (و) توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا وتحليلات البيانات لتحسين أساليب تحديد المخاطر وتحليل اتجاهاتها وزيادة كفاءة عمليات المكتب وفعاليتها؛
- (ز) وضع إجراءات تشغيلية للتحقيقات المتعلقة بالغش، واكتساب الخبرة في مجال المحاسبة الجنائية، والاستفادة من عمليات المراجعة المحاسبية الجنائية من أجل إحراز التقدم في التحقيقات المتعلقة بالغش التي تشمل الشركاء والبائعين؛
- (ح) وضع آليات موثوقة لضمان التوصل إلى تسويات مبكرة وناجعة للمنازعات وحالات سوء السلوك المحتملة؛
- (ط) إدراج فحص للجهود المبذولة من أجل تحسين المنظمة وتعزيز أوجه كفاءتها عن طريق تبسيط العمليات، باعتبار ذلك محور تركيز في كل مكتب قطري، من بين أمور أخرى⁽⁸⁾. ويشمل ذلك التشديد على التحقق من أن العملية المبسطة المقترحة لا تزال تخفف بشكل كافٍ من المخاطر التي يراد أن تعالجها العملية، وأنها لا تزال تحقق مستوى مقبولاً من القدرة على تحمل المخاطر.

ثاني عشر - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي

- 1 - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق باليونيسف لعام 2019، المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2020/AB/L.3)، وإضافته (E/ICEF/2020/AB/L.3/Add.1)، ويرد الإدارة عليه (E/ICEF/2020/AB/L.4)، وكذلك بالتقرير

(8) سيكون ذلك جزءاً من نهج موحد إزاء عمليات مراجعة الحسابات في المكاتب القطرية، يركز على خمسة من المجالات ذات الأولوية. أما المجالات الأربعة الأخرى، فهي منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والإدارة المركزية للمخاطر، وإدارة سلسلة الإمداد باللقاحات وتعزيز نظمها، وتنفيذ الشراكات التعاونية.

السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونسيف لعام 2020 المقدم إلى المجلس التنفيذي، ويرحب بالرأي العام المتعلق بمدى كفاية وفعالية إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛

2 - يحيط علماً أيضاً بالميثاق المنقح لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونسيف (E/ICEF/2021/AB/L.5)؛

3 - يطلب إلى اليونسيف أن تقدم معلومات عن احتياجات المكتب من الموارد الإضافية لسد ثغرات التغطية ضمن التقارير المقدمة بشأن الخطة الاستراتيجية لليونسيف للفترة 2022-2025، وميزانيتها المتكاملة للفترة 2022-2025، وأن تكفل توفير الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية الكافية للمكتب.

المرفق الأول

تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2020^(أ)

الرقم	الرقم المرجعي	المنطقة	تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية	المجموع	أولوية عليا	استنتاجات	عدد الإجراءات المتفق عليها
أولا - تقارير مراجعة الحسابات							
ألف - المكاتب القطرية							
1	2020/01	أوروبا ووسط آسيا	كازاخستان	6	0	بتحفظات طفيفة	
2	2020/02	غرب ووسط أفريقيا	بوركينافاسو	13	0	بتحفظات طفيفة	
3	2020/03	غرب ووسط أفريقيا	الكونغو	7	2	بتحفظات طفيفة	
4	2020/04	شرق آسيا والمحيط الهادئ	بابوا غينيا الجديدة (متابعة)	2	0	بدون بتحفظات	
5	2020/05	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	لبنان	7	2	بتحفظات طفيفة	
6	2020/06	شرق آسيا والمحيط الهادئ	ميانمار	13	1	بتحفظات طفيفة	
7	2020/07	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	السودان	11	5	بتحفظات شديدة	
8	2020/09	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	إثيوبيا	11	2	بتحفظات طفيفة	
9	2020/10	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	موزامبيق	12	0	بتحفظات طفيفة	
10	2020/12	غرب ووسط أفريقيا	نيجيريا	12	2	بتحفظات طفيفة	
11	2020/13	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	كولومبيا	13	0	بتحفظات طفيفة	
12	2020/14	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	أوغندا	7	2	بتحفظات طفيفة	
13	2020/15	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	أنغولا	8	1	بتحفظات طفيفة	
14	2020/16	غرب ووسط أفريقيا	جمهورية أفريقيا الوسطى	11	2	بتحفظات طفيفة	
15	2020/17	شرق آسيا والمحيط الهادئ	مكتب جزر المحيط الهادئ المتعدد الأقطار	11	0	بتحفظات طفيفة	
16	2020/18	شرق آسيا والمحيط الهادئ	إندونيسيا	7	0	بتحفظات طفيفة	
17	2020/19	جنوب آسيا	باكستان	7	2	بتحفظات طفيفة	
			المجموع	158	21		
باء - المجالات المواضيعية							
18	2020/08	لا ينطبق	النهج المنسق للتحويلات النقدية	8	1	بتحفظات طفيفة	
			المجموع	8	1		
جيم - المراجعة المشتركة للحسابات							
19	2020/11	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	استجابة الأمم المتحدة للحالة الإنسانية في اليمن	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	
			المجموع	-	-		
			المجموع الكلي	166	22		
ثانيا - التقارير الاستشارية ^(ب)							
20	2020/A01	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	عملية إدارة المخاطر في المكتب القطري في جيبوتي	-	-	-	

الرقم	الرقم المرجعي	المنطقة	تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية	عدد الإجراءات المتفق عليها		استنتاجات
				المجموع	أولوية عليا	
21 -	2020/A02	لا ينطبق	إطار المساءلة	-	-	-
22 -	2020/A03	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	عملية استعراض الأقران - المكتب الإقليمي وغواتيمالا	-	-	-
23 -	2020/A04	لا ينطبق	الإجراءات الطارئة المتخذة من أجل التصدي لجانحة كوفيد-19	-	-	-

(أ) ترد تقارير مراجعة الحسابات في هذه القائمة حسب فئاتها وأرقامها المرجعية.

(ب) تصنف الاستنتاجات على أنها "غير مشفوعة بتحفظات" أو "مشفوعة بتحفظات طفيفة" أو "مشفوعة بتحفظات شديدة" أو "سلبية". انظر تعاريف هذا التصنيف أدناه.

(ج) بالإضافة إلى التقارير الاستشارية المدرجة في الفرع ثانياً أعلاه، قدم المكتب أيضاً دعماً استشارياً لم يسفر عن إصدار تقارير رسمية (مثل المشاركة بصفة مراقب في فرق العمل الإدارية المعنية بالتحسينات التنظيمية، وتقديم مساهمات في السياسة المنقحة لإدارة المخاطر في المؤسسة ودليل الإمدادات المنقح، وتعزيز بطاقات تقدير الحوكمة لأنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص والشركات، واستعراض ميسري الأطراف الثالثة لدعم تنفيذ ورصد الأنشطة البرنامجية في المناطق التي يصعب الوصول إليها بالنسبة للمكتب القطري في نيجيريا).

تعاريف تصنيف استنتاجات مراجعي الحسابات:

(أ) غير مشفوع بتحفظات: استناداً إلى أعمال المراجعة المنجزة، يخلص مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في نهاية المراجعة إلى أن إجراءات الرقابة على المكتب القطري المعني كانت راسخة وتؤدي وظائفها على العموم خلال الفترة قيد المراجعة؛

(ب) مشفوع بتحفظات طفيفة: استناداً إلى أعمال المراجعة المنجزة، يخلص مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في نهاية المراجعة إلى أن الضوابط والعمليات المتعلقة بالمكتب القطري المعني، رهنا بتنفيذ ما وصف من إجراءات متفق عليها، كانت راسخة وتؤدي وظائفها على العموم خلال الفترة قيد المراجعة؛

(ج) مشفوع بتحفظات شديدة: استناداً إلى أعمال المراجعة المنجزة، يخلص مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى أن الضوابط والعمليات المتعلقة بالمكتب القطري المعني تحتاج إلى تحسين لكي تترسخ وتؤدي وظائفها على النحو الملائم؛

(د) سلبي: استناداً إلى أعمال المراجعة المنجزة، يخلص مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى أن الضوابط والعمليات المتعلقة بالمكتب القطري المعني تحتاج إلى تحسين كبير لكي تترسخ وتؤدي وظائفها على النحو الملائم.

الإجراءات المتفق عليها المفتوحة التي مر عليها أكثر من 18 شهراً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الرقم	المخاطر	مستجدات الحالة (حتى آذار/مارس 2021)	عنوان تقرير مراجعة الحسابات - شهر وسنة الإصدار - الفترة التي مرت على الإجراء المتفق عليه - الإجراء المتفق عليه (حسب أولويات)
1	المكتب القطري في الهند (أيلول/سبتمبر 2018: 27 شهراً)	اعتبر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق أن هذا الإجراء المتفق عليه قد تم تنفيذه، فأغلقه في كانون الثاني/يناير 2021.	عنوان تقرير مراجعة الحسابات - شهر وسنة الإصدار - الفترة التي مرت على الإجراء المتفق عليه - الإجراء المتفق عليه (حسب أولويات)
2	المكتب القطري في تركيا (أيلول/سبتمبر 2018: 27 شهراً)	استناداً إلى المعلومات المستكملة الواردة من الإدارة في 22 كانون الثاني/يناير 2021، تم إحراز قدر من التقدم على الرغم من التأخيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وقد أوشك الإجراء على الاكتمال. وتقوم الإدارة حالياً باستعراض الحل المقترح، ومن المتوقع أن توضع الصيغة النهائية لقرار بشأنه بحلول نهاية الربع الأول من عام 2021. وسيغلق المكتب هذه الإجراءات بعد تقييم تأكيد الإدارة للتنفيذ الكامل.	عنوان تقرير مراجعة الحسابات - شهر وسنة الإصدار - الفترة التي مرت على الإجراء المتفق عليه - الإجراء المتفق عليه (حسب أولويات)
3-8	إدارة البيانات الرئيسية (كانون الأول/ديسمبر 2018: 24 شهراً)	(أ) استناداً إلى المعلومات المستكملة الواردة من الإدارة في 6 كانون الثاني/يناير 2021، ففي حين أن الإدارة اعتبرت الإجراء المتفق عليه قد تم تنفيذه، فإن المكتب رأى أن السياسات والإجراءات لم تشمل بعد مجموعة من عناصر الإجراء المتفق عليه (إسناد دور إدارة البيانات الرئيسية في نظام VISION، واستخدام البائعين لمرة واحدة، وتحديد شروط وقف التعامل مع البائعين). (ب) استناداً إلى المعلومات المستكملة الواردة من الإدارة في 6 كانون الثاني/يناير 2021، تقوم الإدارة حالياً بتحديد إجراء لتنظيم استخدام السجل الرئيسي للبائعين لمرة واحدة، وتتوقع الانتهاء منه بحلول حزيران/يونيه 2021. (ج) استناداً إلى المعلومات المستكملة الواردة من الإدارة في 6 كانون الثاني/يناير 2021، اعتبرت الإدارة أن الإجراء المتفق عليه تم تنفيذه، مع التأكيد على أن التسجيل في بوابة الأمم المتحدة	عنوان تقرير مراجعة الحسابات - شهر وسنة الإصدار - الفترة التي مرت على الإجراء المتفق عليه - الإجراء المتفق عليه (حسب أولويات)

عنوان تقرير مراجعة الحسابات - شهر وسنة الإصدار - الفترة التي
مرت على الإجراء المتفق عليه - الإجراء المتفق عليه (حسب أولويات

مستجدات الحالة (حتى آذار/مارس 2021)

المخاطر الرقم

العالمية للمشتريات (UNGM) ليس شرطاً لا بد منه، ولكن الإدارة تشجع عليه بقوة (نظراً لأن المركز العالمي للخدمات المشتركة يقوم بالفعل برصد تسجيل البائعين في بوابة UNGM في إطار إدارة البيانات الرئيسية). وقد طلب المكتب إلى الإدارة أن تعيد النظر في موقفها لأنه ينقص فعالية رصد المركز العالمي للخدمات المشتركة ولا ينص على إجراء فحص في قائمة عدم الأهلية لبوابة UNGM للتأكد من أن البائع لا يمارس سلوكاً غير أخلاقي (وفقاً لسياسات شعبة الإمدادات).

(د) لم ترد بعد معلومات مستكملة من الإدارة.

(هـ) اعتبر المكتب أن هذا الإجراء المتفق عليه قد تم تنفيذه، فأغلقه في كانون الثاني/يناير 2021.

(و) اعتبر المكتب أن هذا الإجراء المتفق عليه قد تم تنفيذه، فأغلقه في كانون الثاني/يناير 2021.

وسيغلق المكتب الإجراءات من (أ) إلى (د) حالما يتأكد تنفيذها الكامل.

(أ) لم ترد بعد معلومات مستكملة من الإدارة.

(ب) استناداً إلى آخر المعلومات المستكملة الواردة من الإدارة في 1 أيلول/سبتمبر 2020، تقوم الإدارة حالياً بوضع الصيغة النهائية لخطة عمل لدعم البلدان في تحسين أساليب التنبؤ باحتياجاتها من اللقاحات. وتعزى التأخيرات إلى الاستجابة لجانحة كوفيد-19.

(ج) لم ترد بعد معلومات مستكملة من الإدارة.

وسيغلق المكتب هذه الإجراءات حالما يتأكد تنفيذها الكامل.

(هـ) أولوية متوسطة: مراجعة مجموعات حسابات الموردين الموجودة في نظام VISION (نظام المعلومات الافتراضي المتكامل - الرؤية الواحدة للتخطيط المركزي) وتحديد الحسابات التي سيتم إغلاقها واتخاذ إجراءات بشأنها، وتحديد مجموعات حسابات الموردين التي ينبغي تشغيلها في نظام VISION.

(و) أولوية متوسطة: استعراض استخدام مستفيدين مأذون لهم ومستفيدين بدلاء عنهم، وإدراج المستفيد البديل في الوثيقة، ووضع شروط ومتطلبات واضحة لاستخدامها في سياسات وإجراءات إدارة البيانات الرئيسية.

11-9 إدارة برامج اللقاحات (كانون الأول/ديسمبر 2018: 24 شهراً)

(أ) أولوية عليا: تبادل معلومات مفصلة مع المانحين والشركاء الرئيسيين (ويفضّل أن يكون ذلك في المقترحات واتفاقات المنح ذات الصلة) بشأن الكيفية التي يؤدي بها النهج المنسق للتحويلات النقدية وظائفه والقيود التي يواجهها، بما في ذلك المخاطر والمسؤوليات وتدابير المساءلة عن إدارة الأموال الموجهة عن طريق اليونيسف، وتقديم مبادئ توجيهية للمكاتب القطرية لتستخدمها في تناول المخاطر الإضافية التي ينطوي عليها تنفيذ أنشطة التحصين في البلدان ذات القدرات والنظم الضعيفة جداً، والاتفاق على مسؤوليات اليونيسف وتدابير مساءلتها في تلك البلدان.

(ب) أولوية متوسطة: استخدام البيانات المتاحة لتحديد البلدان ذات القدرات الضعيفة لإعداد تنبؤات دقيقة وموثوقة بشأن اللقاحات، وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل لهما أهداف محددة لمساعدة تلك البلدان على تحسين تنبؤاتها.

عنوان تقرير مراجعة الحسابات - شهر وسنة الإصدار - الفترة التي
مرت على الإجراء المتفق عليه - الإجراء المتفق عليه (حسب أولويات

مستجدات الحالة (حتى آذار/مارس 2021)

المخاطر الرقم

	(ج) أولوية متوسطة: توضيح المسؤولية والمساءلة عن تنفيذ أنشطة التحسين.	
13-12	أمن الفضاء الإلكتروني وخصوصية البيانات (آذار/مارس 2019: 21 شهرًا) اعتبر المكتب أن هذه الإجراءات المتفق عليها قد تم تنفيذها، فأغلقها في آذار/مارس 2021.	
	(أ) أولوية متوسطة: استعراض التوصيات الأمنية الواردة من مقدمي خدمات الحوسبة السحابية وتنفيذ التوصيات التي تعتبر وجيهاً ورصدها في سجل مخاطر التشغيل، واستعراض وتعديل سياسات إدارة الأجهزة المحمولة في ضوء توصيات تعزيز الأمن.	
	(ب) أولوية متوسطة: تنفيذ دورات تدريبية للتوعية الأمنية للمستخدمين النهائيين استناداً إلى حوادث أمنية مثل عمليات استراق الهوية الإلكترونية والاستيلاء غير المأذون به على حسابات البريد الإلكتروني المخصصة للموظفين.	
15-14	المكتب القطري في نيبال (حزيران/يونيه 2019: 18 شهرًا) (أ) أولوية متوسطة: استعراض نظريات التغيير وتنقيحها حسب الاقتضاء لتعكس السياق الاتحادي لعمليات المكتب القطري بشكل كامل.	
	(ب) أولوية متوسطة: تحسين أداء عمليات التخزين في سلسلة التبريد على مستوى المقاطعة من خلال العمل مع الحكومة.	
	(أ) استناداً إلى المعلومات المستكملة الواردة من الإدارة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، سيستردد تنقيح نظريات التغيير في إطار استعراض منتصف المدة بتحليل الحالة المستكمل القادم. وسيغلق المكتب هذا الإجراء حالما يتأكد تنفيذه الكامل.	
	(ب) اعتبر المكتب أن هذا الإجراء المتفق عليه قد تم تنفيذه، فأغلقه في آذار/مارس 2021.	

المرفق الثالث

مؤشرات الأداء الأساسية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2020

الرقم	مؤشر الأداء الأساسي	الهدف (2021)	الإنجاز (2020)
1 -	تنفيذ خطة عمل قائمة على المخاطر ^(أ)	90 في المائة	82 في المائة
2 -	الامتثال لقرار المجلس التنفيذي 13/2012 بشأن الكشف العلني	100 في المائة	100 في المائة
3 -	العمليات التي كانت تعقيبات العملاء بشأنها "مرضية عموماً" ^(ب)	100 في المائة	89 في المائة
4 -	الامتثال العام لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، بما في ذلك التقييمات الخارجية (مرة كل خمس سنوات)	نعم	نعم
5 -	الامتثال لمؤشرات التوقيت المناسب لتقديم تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	90 في المائة	33 في المائة ^(ج)
6 -	الامتثال لمؤشرات التوقيت المناسب للتحقيقات	75 في المائة	75 في المائة

(أ) تُبلغ المديرية التنفيذية واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بأي تعديلات تدخل على خطة العمل.

(ب) وافق عملاء مراجعة الحسابات أو وافقوا بقوة على الرأي القائل أن عمليات مراجعة الحسابات الفردية، بوجه عام، أضافت قيمة وأسفرت عن إجراءات متفق عليها ونتائج هادفة.

(ج) كانت إعادة ترتيب أولويات الأنشطة في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وفي المكاتب التي تمت مراجعة حساباتها في أعقاب الاضطراب الناجم عن جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020 من أسباب حدوث تأخيرات في وضع الصيغة النهائية لتقارير مراجعة الحسابات في عام 2020. وقد لوحظ عكس هذا الاتجاه بحلول نهاية عام 2020.